



بيت الحكمة
للداسات الاستراتيجية

نظرة استراتيجية على الربع الثاني 2012

اغسطس 2012

❖ مقدمة

منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير ومصر تعاني من سوء الإدارة السياسية للمرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد. تلك الإدارة السيئة أدت إلى عدة مشاكل اقتصادية تجلت في ارتفاع عجز الموازنة حيث وصل إجمالي دخل الموازنة إلى 349.6 مليار جنيه وإجمالي مصروفات الموازنة إلى 490.6 مليار جنيه في 2011-2012. مما يعنى ارتفاع عجز الموازنة ليصل إلى 141 مليار جنيه مصرى. i

وفيما يلي نظرة عامة على الجوانب الاقتصادية المختلفة خلال الربع الثاني من العام 2012

❖ الميزان التجارى

بالنظر إلى المعاملات السلعية فقد بلغ حجم التبادل التجارى (إجمالى الصادرات والواردات السلعية) خلال الفترة يوليو/ ديسمبر من العام المالى 2011/ 2012 نحو 42.8 مليار دولار بمعدل زيادة 7.4% مقارنة بنفس الفترة من السنة المالية الماضية. وقد بلغت صادرات مصر السلعية نحو 13.6 مليار دولار حيث ارتفعت بمعدل 7.3% نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات البترولية بمعدل 24.5% وانخفاض الصادرات الغير بترولية بمعدل 5.4%. كما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة 7.5% لتصل إلى 29.2 مليار دولار، كل ذلك أدى إلى ارتفاع المدفوعات عن الواردات البترولية بمعدل 31.5% وارتفاع المدفوعات عن الواردات الغير بترولية بمعدل 3.2%. ii

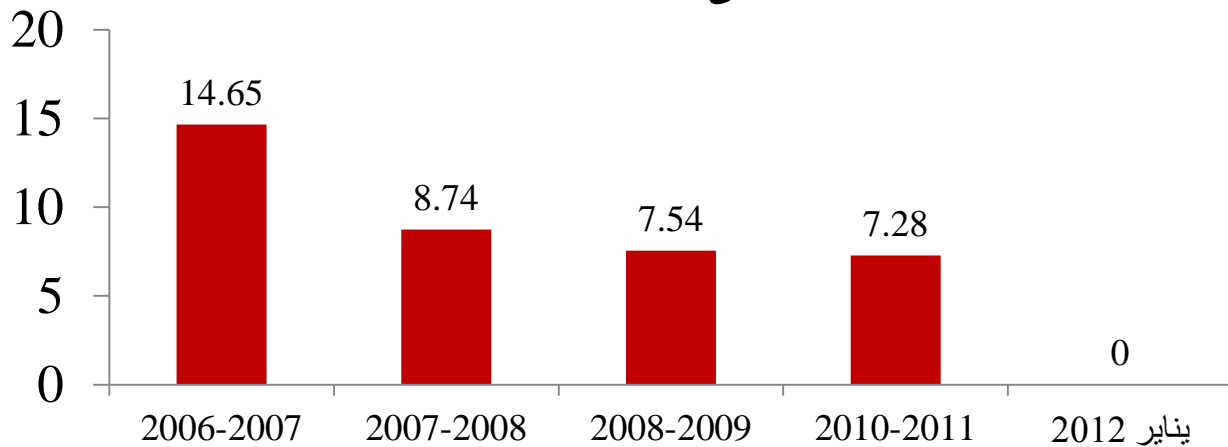
❖ سوق العمل

ارتفعت معدلات البطالة حيث قفزت من 8.9% فى الربع الرابع من 2010 إلى 12.4% بنهاية عام 2011.

❖ الاستثمار الاجنبى المباشر

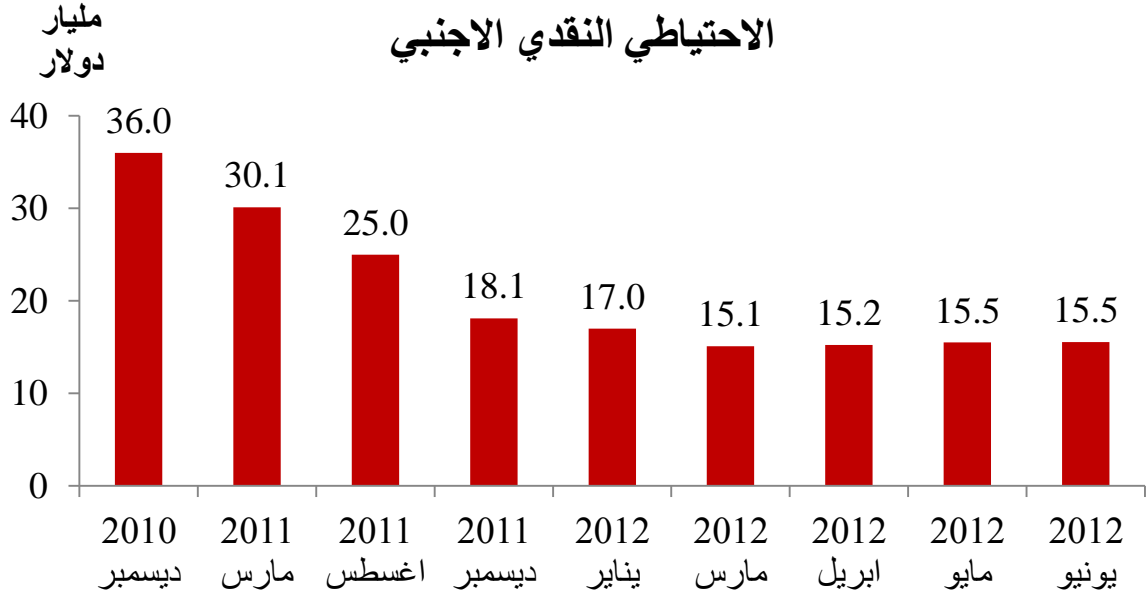
انخفض الاستثمار الاجنبى المباشر بشكل ملحوظ، حيث توقف عند 858- مليون دولار فى ديسمبر 2011، إلى جانب وجود مشاكل فى السيولة النقدية لا سيما الركود العام فى البلاد.

الاستثمار الاجنبى المباشر بالمليار دولار



❖ احتياطي النقد الأجنبي

من جانب آخر، فقد شهد رصيد الاحتياطيات النقدية الدولية لدى البنك المركزي المصري ارتفاعاً في الربع الثاني من العام الحالي؛ حيث قفز من 15.119 مليون دولار بنهاية مارس إلى 15.213 في إبريل، ثم 15.515 في مايو ثم إلى 15.533 مليون دولار بنهاية يونيو 2012. وبذلك تظل عند مستوى منخفض مالم يتم تعزيز الاحتياطي النقدي، مما قد يؤدي إلى انهيار سعر الجنيه أمام العملات الأجنبية.



❖ قطاع السياحة

على الرغم من الخسائر التي لحقت بقطاع السياحة خلال الفترة الانتقالية التالية لثورة يناير، والتي أدت إلى انخفاض أعداد السائحين وتراجع إنفاقهم، فإنه لم يتم انتقاد أداء الحكومات انتقاداً لاذعاً - من قبل العاملين في القطاع - في الفترة الانتقالية التي استمرت لعام ونصف، حيث أشار الكثيرون منهم إلى العديد من القرارات الايجابية التي اتخذت، معتبرين أن الظروف السياسية الصعبة التي مرت بها الدولة هي التي أدت إلى تدهور أحوال القطاع. هذا وتشير أرقام وزارة التنمية الإدارية إلى تنامي أعداد السائحين خلال الربع بزيادة 32% عن الفترة المماثلة من العام الماضي لتصل إلى 2.5 مليون سائح، ورغم زيادة الرقم مقارنة بالفترة المقارنة إلا أنه لا يزال أقل من أعداد السائحين الوافدين على مصر خلال نفس الربع من العام المالي 2009-2010 بنحو 28.5%، كما ارتفعت إيرادات السياحة خلال الربع بنحو 13%، لتصل إلى 2.02 مليون دولار مقارنة بنفس الربع من العام الماضي، ولكن هذه الزيادة ما زالت أقل من عائد السياحة خلال نفس الربع عام المالي 2009-2010 بنحو 25.7%. وتتوقع وزارة السياحة أن تصل أعداد السائحين بنهاية العام إلى 10.5 مليون سائح، بزيادة 19% عن 2011.ⁱⁱⁱ

❖ الوضع الاقتصادي المضطرب

إن الربع الثاني من العام الحالي يعتبر من أكثر الفترات المضطربة سياسياً التي مرت بها البلاد متأثراً بالانتخابات الرئاسية وقضايا البرلمان واللجنة التأسيسية للدستور. كان لهذه الاضطرابات أثر سلبي على الاقتصاد فمثلاً شهدت البورصة خسائر ملحوظة قبيل إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية حيث تراجع مؤشر البورصة المصرية بـ 5.23% خلال مايو. بالإضافة لذلك، فقد ظل معدل الفائدة على ديون الحكومة مرتفعاً حيث طرحت وزارة المالية مع أوائل يوليو عطاءات أذون خزانة آجال 182 و357 يوماً بقيمة إجمالية بلغت 5.5 مليار جنيه. وقد جرى طرح أذون خزانة أجل 182 يوماً بقيمة مليارى جنيه، كما جرى طرح أذون خزانة أجل 357 يوماً بقيمة 3.5 مليار جنيه حيث كان متوسط سعر الفائدة لعطاءات أذون الخزانة أجل 182 يوماً بلغ 51.241 %، وكان متوسط سعر الفائدة لعطاءات أذون الخزانة أجل 357 يوماً بلغ 15.771 %. هذا إلى جانب استمرار انخفاض دخل الموازنه وارتفاع حجم المصروفات مما زاد في عجز موازنة الحكومة. ومع التخوفات من الأحداث الدامية عقب إعلان النتائج، فقد شاب الاقتصاد حالة من الحذر والترقب وانخفضت مؤشرات البورصة بشكل ملحوظ^٤.

❖ أثر الانتخابات الرئاسية

ورغم ذلك فإن نتيجة الانتخابات الرئاسية كان لها تأثيراً إيجابياً قوياً على الإنفاق؛ حيث رأى الناس فى الانتقال السلمي للسلطة إلى رئيس مدني جديد إشارة لاستقرار نسبي في البلاد، أو بمعنى آخر منعاً لأحداث دامية كانت متوقعة. وكان لهذا الحدث الإيجابي تأثيراً ملحوظاً على أداء البورصة حيث ارتفع مؤشر البورصة المصرية بـ 0.47% خلال يونيو، والذي كان قد شهد هبوطاً لم يسبق له مثيل. لم يكن التأثير مقتصرًا على البورصة بل أيضاً امتد لسوق السلع والخدمات وسوق الأصول. حيث شهدت قطاعات السلع والخدمات نهوضاً ملحوظاً. علاوة على أن قطاع الأصول - والذي يمثل نسبة كبيرة من الثروة- حدث له طفرة ملحوظة بإتمام العديد من الصفقات. كما انتعش أداء الإنفاق متأثراً بزيارة العديد من المصريين المقيمين في الخارج خلال الصيف، مما عزز سوق السلع والخدمات والأصول أيضاً.

❖ توقعات بتحقيق معدل نمو اقتصادى معتدل

بعد هذا النهوض السريع في ظل نتائج الانتخابات، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد نمواً معتدلاً خلال الفترة المقبلة حيث يستمر الاقتصاد المصرى في أدائه الإيجابي خلال الفترة القادمة بسبب اتجاه الحياة بشكل عام نحو الاستقرار، وهو ما يدفع إلى زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل وإزاحة الصورة السلبية التي قد يقدمها البعض للاقتصاد المصري. كما يُتوقع أن تعود مصر لتحقيق معدلات نمو ما بين 6% و7% بشكل طبيعي، وأن يرتفع احتياطي النقد الأجنبي أكبر مما كان عليه قبل ثورة 25 يناير^٥.

❖ التوجهات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

بشكل عام، فإن الرسائل السياسية الرئيسية الموجهة إلى رجال الأعمال تدور حول محورين أساسيين.

الأول: أن انتقال السلطة في مصر سيكون انتقالاً سلمياً، مماثلاً للانتقال الذي حدث بتركيا. لذا فليس من المتوقع اندلاع حروب أهلية أو ما شابهها. وهذا يطمئن المستثمرين أن الدولة و بالتبعية استثماراتهم ستكون آمنة.

الثاني: أن الصراع السياسي بين المجلس العسكري - الذي يمثل القوة السياسية الحقيقية منذ اندلاع الثورة وحتى إعلان رئيس الجمهورية - وبين جماعة الإخوان المسلمين - والتي تمثل القوة الشرعية المنتخبة، سيظل لفترة ليست بالقصيرة والتي سيحاول خلالها الطرفان المحافظة على قوامها وتوطيدها في صراع سياسي طويل المدى تمر خلاله العلاقة

بمنعطفات مختلفة حتى يتم الحسم، مما سيؤثر حتماً على التحول الاقتصادي في البلاد. في حين أن الوضع الاقتصادي كان من المتوقع أن ينتعش سريعاً بعد الثورة غير أن السيناريو الأكثر احتمالاً يتجه نحو النمو على المدى البعيد والذي سيتأخر تبعاً لما بعد تسوية النزاعات السياسية. لا سيما أن العوامل الأساسية التي ستؤثر في الاقتصاد على المدى القريب ستكون القرارات الرئيسية للرئيس في أول أيامه والتي أهمها التشكيل الوزاري. وبالتالي، فإن التوقعات الاقتصادية على المدى البعيد ستصبح أوضح بنهاية الربع الثالث^{vi}.

إعداد:

- **عمر الشنيطي:** مؤسس شركة مالتيليز للاستثمار ومدير القسم الاقتصادي بمؤسسة بيت الحكمة
- **رامي علي:** محلل نظم إدارية بشركة كويك وينز
- **غيداء يحيى:** باحثة إقتصادية بمؤسسة بيت الحكمة

شكراً

للاستفسار والإقتراحات

info@how-foundation.org

أدراسة مؤسسة بيت الحكمة "تحديات الإقتصاد المصري وأولويات الخروج من الأزمة"

ⁱⁱالبنك المركزي المصري

ⁱⁱⁱجريدة الشروق، الجمعة 29 يونيو 2012

^{iv}تقارير البورصة المصرية

^vموقع الجزيرة نت

^{vi}التقرير الربع سنوي - الربع الثاني 2012 لشركة مالتيليز للاستثمارات